

الأبعاد النفسية في الممارسة الدبلوماسية

أحمد خولي

قسم اللغة العربية وأساليب تدريسها، كلية العلوم الإنسانية والتربوية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

ORCID: <https://orcid.org/0000-0001-9656-5396>

الملخص

خلفية الدراسة ومشكلتها: تحاول الدراسة استكشاف الأبعاد النفسية في الممارسة الدبلوماسية لتحقيق كفاية تفسيرية أعمق لها، وذلك بنحو تبحث فيه عن العلائق بين المستوى السياسي الكلي والمستوى النفسي الجزئي.

الأهداف: تهدف الدراسة إلى البحث في الممارسة الدبلوماسية بوصفها عملية تُفهم ضمن تركيب معقد من القيود الخارجية الكلية كالسياسة والاقتصاد والقانون والأمن، والقيود الداخلية الجزئية (النفسية) كاتخاذ القرارات، وتقديم الذات، واحترام الذات، والتحيّزات الثقافية.

الطرق المستخدمة: تتبّع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتتأسس منهجيتها على التركيب بين النظريتين السياسية والنفسية؛ فتضع النظرية السياسية في المستوى الكلي، والنظرية النفسية في المستوى الجزئي، ثم تفترض العلاقة بينهما تفاعلية، تقويمية بالأساس.

النتائج: تخلص الدراسة إلى أنّ إدخال القوانين النفسية في تفسير الممارسة الدبلوماسية من شأنه أن يُخفّض من التجريد الكبير في النظرية السياسية.

الاستنتاجات (التوصيات والمساهمة): توصي الدراسة بضرورة إقامة تصوّرات بحثية أكثر تفصيلاً، تستوعب العلائق المركبة بين الممارسة الدبلوماسية والطبيعة البشرية.

الكلمات المفتاحية

التفاوض، الدبلوماسية، الطبيعة البشرية، علم النفس المعرفي، النظرية البنائية، النظرية الواقعية.

Psychological dimensions in diplomatic practice

Ahmed Khouli

Department of Arabic Language and Teaching Methods, Faculty of Humanities and Educational Sciences, An-Najah National University,
Nablus, Palestine

ORCID: <https://orcid.org/0000-0001-9656-5396>

Abstract

Background & Statement of the problem: This study attempts to explore psychological dimensions in diplomatic practice in order to achieve a more profound explanatory adequacy of diplomatic practice. This is done by investigating the relationships between macro-political level and micro-psychological level.

Objectives: The study aims at investigating diplomatic practice as a process understood within a complex combination of macro external constraints such as politics, economics, law, security, and micro internal constraints, such as decision-making, self-presentation, self-respect, cultural biases.

Methods: The study adopts the descriptive analytical method. Its methodology is based on the combination of political and psychological theories, placing political theory at the macro level and psychological theory at the micro level.

Results: The study concludes that the introduction of psychological laws in the interpretation of diplomatic practice would reduce the “great abstraction” in the political theory.

Conclusions (Recommendations and contributions): It recommends the establishment of a detailed research concepts that comprehends the complex relationships between diplomatic practice and human nature.

Key words

Cognitive Psychology, Constructivism, Diplomacy, Human Nature, Negotiation, Realism.

المقدمة

تختص الدبلوماسية في ممارستها التقليدية، وشكلها الأكثر رسمية، بأوجه التواصل بين الدول للانتقال من حال الحرب إلى حال السلم، والعكس صحيح؛ فتمتحن الدبلوماسية الاشتغال بمسارات التحول في العلاقات الدولية من حال السلم إلى حال الحرب. ويلخص الدبلوماسي البريطاني هارولد نيكلسون (Harold. G. Nicolson) الدبلوماسية التقليدية بتعريفه المنمق لها بوصفها "إدارة العلاقات بين الدول المستقلة عبر المفاوضات" (سيراكوسا، 2010/2014، 9).

وبصيغة أكثر رسمية، تعرّف الدبلوماسية بأنها "إدارة العلاقات بين الدول ذات السيادة من خلال وساطة المسؤولين الموجودين في الداخل أو الخارج، حيث يكون هؤلاء إما أعضاء في السلك الدبلوماسي لدولتهم، أو دبلوماسيين مؤقتين. ومن ثم؛ تشمل الدبلوماسية وضع ممثلين في المنظمات الدولية. بيد أنّ العمود الفقري للدبلوماسية - وعلى مدى خمسة قرون- كان إرسال البعثات الدبلوماسية إلى الدول الأجنبية، وهو لا يزال - إلى حد كبير- القاعدة. ونظرًا لأنّ الدول قوميات (national)، وليست شخصًا من لحم ودم؛ فإنّها لا يمكنها التواصل بطريقة الأفراد، ولكنّها يجب أن تفعل ذلك من خلال ممثلين رسميين... إن الدبلوماسية هي الوسيلة الرئيسة التي تتواصل بها الدول مع بعضها بعضًا، مما يمكنها من الحصول على علاقات منتظمة ومعقدة. إنّها نظام التواصل في المجتمع الدولي" (Berridge & James, 2001). وفي هذا السياق، تُعدّ "الدبلوماسية امتدادًا للعملية السياسية، التي قد تتضمن بين الخصوم استراتيجيات للردع، وتكتيكات للإكراه والتهديد" (Garling & others, 2000).

وإن كانت الدبلوماسية بالصيغة الرسمية، والممارسة التقليدية تُعنى بإدارة العلاقات بين الدول عبر المفاوضات؛ فإنّها، أي الدبلوماسية، لم تعد صيغًا أخرى أقلّ رسميّة، وممارسات أكثر معاصرة، ومنافذ وأدوات أكثر حداثة ارتبطت بتسارع عمليّات العولمة، والتحوّلات التي شهدتها النظام الدولي. وهي ممارسات ومنافذ وأدوات ينبغي توضيحها أولاً؛ لدواعٍ منهجية تتصل بإدراك كُنه نظريات العلاقات الدوليّة التي سنقف عليها لاحقًا، ومن ثمّ استكشاف سياقات نشوئها، والتحوّلات التي اعترّتها، وتصوّراتها عن الطبيعة البشريّة. أمّا أظهر تلك الأدوات والمنافذ الدبلوماسية المعاصرة:

أ. القوة الناهضة (Rising Power): وهو مفهوم حديث العهد نسبيًا، فظهوره ترافق مع انتهاء الحرب الباردة، وانهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، وتشتّت السلطة في الساحة الدولية، وتحول العلاقات في النظام الدولي من الإطار المتمحور، مدة طويلة، في العلاقات بين الشرق والغرب إلى العلاقات بين الشمال والجنوب، وتسارع عمليات العولمة، ما مكّن الجنوب من إثبات نفسه فاعلاً دوليًا، وليس متلقياً كما كانت الحال في السابق. في هذا السياق، يصف المفهوم بروز جيل جديد من القوى عملت على إثبات ذاتها، عرفت بالقوى الناهضة المتوسطة. دوليًا، تتسم دبلوماسية القوة الناهضة (Rising Power Diplomacy) بمجموعة من المميزات، أظهرها مقدرتها على ابتكار منافذ دبلوماسية مثل التوسط في حل النزاعات، واعتماد دبلوماسية متعددة الأطراف، أو ما يعرف بالدبلوماسية الموزعة (Split Diplomacy)، وأنّها تتخذ موقفًا نضاليًا ذا نزعة إصلاحية على الساحة الدولية تطالب من خلاله بإعادة النظر في الوضع القائم، وبعلاقة متكافئة مع القوى العظمى، وتأدية دور الشريك في إدارة شؤون العالم؛ ومرد ذلك إلى أنّ القوى الناهضة آتية من الجنوب، مثل تركيا، وإيران، والبرازيل، أي أنّها تنتمي في جوهرها إلى خارج الغرب، خلافاً للقوى المتوسطة التقليدية المنتمية إلى بلاد الشمال مثل كندا. وهذا ما يقودنا إلى السمة الأساسية للقوى الناهضة، ألا وهي سعيها للحصول على المكانة، والاعتراف بها قوة في النظام الدولي، وهذا ما يجعلها تظهر صورة عن نفسها أكبر مما هي عليه في الواقع (جبور، 2019/2017).

ب. القوة الناعمة (Soft Power): وهو مفهوم يرتبط وظيفيًا، بمفاهيم أخرى كالقوة الصلبة، والقوة الذكية، والدبلوماسية العامة (Public Diplomacy)، ويعرفها جوزيف ناي (Nye, 2008) بأنّها القدرة على التأثير في الآخرين للحصول على النتائج التي يريدها الفاعل من خلال الجذب بدلًا من الإكراه والقسر، ومن ثم تُعدّ القوة الناعمة شكلاً من السلطة العلائقية، حيث يتمكن الفاعل "أ"، من خلال وسائل غير قسرية، من تشكيل رؤية الفاعل "ب" للعالم وتفضيلاته وسلوكه، فيقبل هذا الأخير بقيادة "أ"، ويتبع بشكل طبيعي ما يمثله من نموذج، وما يعتمد من خيارات. وترتكز قوة الدولة الناعمة على مواردها من الثقافة، والقيم والسياسات المحلية، والسياسات الخارجية. وهي تستهدف إما حكومات الدول الأجنبية، أو شعوبها، أو كليهما معاً، ويكون ذلك من خلال فواعل تتمتع بالمصداقية، أو الشرعية، كالحكومات، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمنظمات البيروقراطية (IGOs)، ووسائل الإعلام، والأسواق.

الليبرالية الغربية بوصفها نشاطاً دولياً لحكومات الأقاليم، أو حكومات الوحدات الفرعية، مثل حكومة الكيبك في كندا، وحكومتها الباسك وكاتالونيا في إسبانيا، وفلاندرز ووالونيا في بلجيكا. ويميز أندريه لوكور (لوركو ، 2008 / 2020 ، 99-109) بين ثلاث طبقات من الدبلوماسية الموازية: تقتصر الطبقة الأولى على القضايا الاقتصادية، حيث تهدف الوحدات الفرعية إلى تطوير وجود دولي لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي هذه الطبقة لا يكون للدبلوماسية الموازية بُعد سياسي، والمثال النموذجي هنا الولايات الأميركية التي ينصرف نشاطها الدولي بالأساس إلى السعي نحو تحقيق مصالح اقتصادية. أما الطبقة الثانية، فتتضمن التعاون الثقافي والتعليمي والتكنولوجي، ويكون النشاط الدبلوماسي في هذه الطبقة واسعاً، ومتعدد الأبعاد، وتدرج بعض الولايات الألمانية في هذه الطبقة. أما الطبقة الأخيرة من الدبلوماسية الموازية، فتتطوي على اعتبارات سياسية، وتتنحو إلى التعبير عن هوية متميزة عن تلك التي تطرحها حكومة المركز، كما هي الحال في أقاليم الكيبك، والباسك، وكاتالونيا، وهنا، تسعى الوحدات الفرعية إلى تطوير مجموعة من العلاقات الدولية التي من شأنها تأكيد التمايز الثقافي، والاستقلال السياسي، والطابع القومي للمجتمع الذي تمثله. وفي هذا السياق، يمكن للدبلوماسية الموازية أن تؤثر سلباً على الدولة؛ حيث لن تكون الأخيرة قادرة على تبني خطاب موحد على الساحة الدولية. وللحد من تلك الإشكالات؛ أرست الحكومات الغربية التي طورت إحدى مناطقها نموذجاً متقدماً من الدبلوماسية الموازية قنوات وآليات للتشاور والتنسيق بينحكومي (Intergovernmental)؛ ففي كندا حيث تؤدي المقاطعات دوراً رسمياً في تنفيذ المعاهدات الدولية، تجري مشاورات لتحديد المواقف الكندية الفيدرالية بشأن المسائل المتعلقة بالولاية القضائية للمقاطعات في إطار المنتديات القطاعية بينحكومية، وعادة ما يجري تأطير آليات التنسيق، لأغراض تنفيذ المعاهدات، مثلاً، باتفاق رسمي بينحكومي.

مشكلة الدراسة وفرضياتها

يشير أليشر فيزولاف (Faizullaev, 2006, 497-522) إلى أن معظم دراسات العلاقات الدولية والدبلوماسية قد أجريت في سياقات سياسية، واقتصادية، وأمنية، وسياقات كلية أخرى. حيث تُفهم الدبلوماسية في السياق الكلي (macro context) أداة للسياسة الخارجية، ويُنظر إلى الدبلوماسيين أدوات لتلك الأداة. ومن ثم؛ تُفسي المقاربة الكلية (macro approach) للدبلوماسية إلى نزاع الطابع الشخصي (de-personification) عن النشاط الدبلوماسي.

وقد ظهرت الدبلوماسية العامة، على طول التاريخ، بوصفها وسيلة لتعزيز القوة الناعمة لدولة ما، وقد كانت ضرورية لكسب الحرب الباردة. وفي عصرنا الحالي، تعد مكافحة الإرهاب عبر الوطني (transnational terrorism) مكافحة لكسب القلوب والأذهان، ومن ثم يُعدّ الاعتماد الحالي المفرط على القوة الصلبة ما دون الطريق إلى النجاح. وفي هذا السياق، تأتي استراتيجية القوة الذكية (Smart Power) بوصفها استراتيجية تجمع بين موارد القوة الصلبة والقوة الناعمة لدولة ما. إن الدبلوماسية العامة أداة مهمة في ترسانة القوة الذكية، لكن الدبلوماسية العامة الذكية تتطلب فهم أدوار المصادقية (roles of credibility)، والنقد الذاتي، والمجتمع المدني في توليد القوة الناعمة.

ت. القوة المعيارية (Normative Power): وهو مفهوم ارتبط بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وقد تطور في سياق الأدبيات التي تشدد على دور الاتحاد الأوروبي بوصفه فاعلاً دولياً غير تقليدي يتبنى سياسات خارجية معيارية قيمة التوجه، ومن ثم يستند المفهوم إلى مبدأ تصدير الاتحاد الأوروبي معايير سلوكه وممارسته خارج حدوده، ما يعني تحقيق أهداف السياسة الخارجية للاتحاد عن طريق الجذب والإقناع بدلاً من القسر والإكراه، وتشمل هذه المعايير الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتعددية الأطراف، والتنمية المستدامة، والسلام المستدام وغيرها. تختلف نظريات العلاقات الدولية في تبني مفهوم القوة المعيارية، أو كفايته التفسيرية، فبين نظريات تعتقد أن المعايير والهويات تشكل مصالح الفواعل الدوليين ومن ثمّ سلوكياتهم (النظرية البنائية)، ونظريات أخرى تزعم أن المصالح تسبق الهويات والمعايير، وأنّ الفواعل الأنانية الساعية إلى تعظيم المنفعة تتفاوض حسب ما تمليه مصالحها وتفضيلاتها الثابتة (النظرية الواقعية). وفي نهاية المطاف، يبدو أن الدول لا تتبنى المعايير لأجل ذاتها، وإنما تتبناها بالاستناد إلى مدى ذرائعية المعايير وتناغمها مع مصالح الدول، وهذا ما يفسر الطابع الانتقائي لمواقف الدول من المعايير الدولية، كما يفسر التغيير في تلك المواقف من سياق إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى (حمشي، 2018، 64 - 75).

ث. الدبلوماسية الموازية (Paradiplomacy): يمكن تعريفها بأنها نشاط يقع عادة في منطقة قانونية ودستورية رمادية؛ وذلك لأنّ الدساتير تمنح في أغلب الأحيان الدولة سلطات حصرية تقريباً في السياسة الخارجية، وقد ظهرت الدبلوماسية الموازية في الديمقراطيات

المظاهر النفسية المتعلقة بالذات كالإدراك واحترام الذات وخداع الذات في صورة الدولة الأم خلال عملية التمثيل الدبلوماسي.

الإطار المنهجي

غير شك في أن الدبلوماسية بممارساتها التقليدية والمعاصرة، ومنافذها الرسمية وغير الرسمية تشكل وقائع اجتماعية ومؤسسية تمثل مدار اهتمام العلوم الاجتماعية المعاصرة، والتي تتغيا البحث في العلائق بينها - أي الوقائع الاجتماعية والمؤسسية كالدبلوماسية - وبين الطبيعة البشرية؛ وذلك لتحقيق كفايات تفسيرية أعمق في دراسة السلوك البشري. وقد ترتب على ذلك الاهتمام السابق بتبعات عدة، أظهرها عد دراسة الظواهر الاجتماعية فرعاً من علم النفس المعرفي (Cognitive Psychology)، أو ذات صلة به، على أقل تقدير. وهذه التبعة، بالذات، هي ما تجعل أبحاث العلوم الاجتماعية المنجزة داخل إطار علم النفس المعرفي تختلف عن أبحاث العلوم الاجتماعية التقليدية. وفي هذا السياق، يؤكد جون أندرسون "أن البحوث في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى قد استقرت على قواعد ذات تنظيم أعلى لا ترتبط بالآليات المعرفية (Cognitive mechanisms) لتفسير الظواهر محل اهتمام هذه العلوم" (أندرسون، 2015/2016، 33).

ومن ثم سترسم العلوم الاجتماعية في السياق المعرفي خرائط منهجية أخرى تستند إلى علم النفس المعرفي بوصفه علماً قاعدياً لها؛ وذلك كونه يجعل المعرفة الإنسانية الداخلية المؤسّسة للسلوك البشري، كالسلوك السياسي، موضوعاً لاشتغاله، وبعبارة أخرى، فـ"إن علم النفس المعرفي يدرس الأساس الذي تقوم عليه كل العلوم الاجتماعية الأخرى، وهو يُعدّ علماً أساسياً بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية بالطريقة نفسها التي تعتبر بها العلوم الفيزيائية علوماً أساسية بالنسبة إلى العلوم الفيزيائية (Physical sciences) الأخرى مثل الكيمياء" (أندرسون، 2015/2016، 33).

وتجدر الإشارة إلى أن الفرق بين علم النفس السياسي وعلم النفس المعرفي إنما هو فرق بين علم معرف حسب حقل الاشتغال (السلوك السياسي)، وآخر معرف حسب مستوى التحليل (العمليات المعرفية)، فإن كان علم النفس السياسي يُعنى بدراسة السلوك السياسي، أو تبيان الكيفية التي يتوسط فيهما الإدراك والعاطفة البشريان بإحداث أثر في الفعل السياسي (تيلغا، 2015/2016)؛ فإن تلك الدراسة لا تكون - من وجهة نظر معاصرة - إلا من خلال تطبيق ما هو معروف في حقل

غير أن واقع الممارسة الدبلوماسية، وتاريخ العلاقات بين الدول عِلْمَانًا، أحياناً، عكس ما تتبناه المقاربات الكلية؛ فـ"الدبلوماسيون ليسوا مجرد تروس صغيرة في آلة السياسة الخارجية؛ إذ لديهم العواطف، والمزاج، والأسلوب، والتحيزات، والأحكام المسبقة، والصفات البشرية الأخرى، وباختصار، ليس الدبلوماسيون غرباء عن التجربة البشرية، والإدراك الذاتي للعالم" (Faizullaev, 2006، 498).

وعليه؛ فإن المقاربات الكلية للدبلوماسية بحاجة إلى تعديل عبر طرح افتراضات نفسية تعدّ تحديات بالنسبة للنظرية السياسية، والمقاربات الكلية كافة. ومن ثم؛ تتطلب الممارسة الرامية إلى إقامة تصور "نفس-سياسي" للدبلوماسية طرح إشكاليين متوازيين، أحدهما سياسي: كيف يمكن مجازة التطور في الممارسة الدبلوماسية من شكلها التقليدي (Classic Diplomacy) حتى أشكالها الأكثر معاصرة (Contemporary Diplomacy): كالدبلوماسية العامة، ودبلوماسية القوة الناهضة، والدبلوماسية الموازية، أضف إلى ذلك بعض منافذها الحديثة وأدواتها، كالقوة الناعمة، والقوة الذكية، والقوة المعيارية، وتلزم السياسة الخارجية لجهات فاعلة غير حكومية؟

أما الإشكال الآخر، فنفسي: كيف يمكن بناء بعض التصورات النفسية للممارسة الدبلوماسية في عالم اليوم؟ وهو فرع من إشكال أكبر، مفاده: ما تأثير الطبيعة البشرية (Human Nature) في عالم السياسة، والسياسة العالمية (World Politics)؟

تأسيساً على ما تقدّم، تفترض الدراسة، أولاً، أن الممارسة الدبلوماسية عملية تُفهم ضمن تركيب معقد من القيود الخارجية الكلية كالسياسة والاقتصاد والقانون والأمن، إلخ، والقيود الداخلية الجزئية (النفسية) كاتخاذ القرارات، وتقديم الذات، واحترام الذات، والتحيزات الثقافية، إلخ. ثم تفترض، ثانياً، أن الفهم الحديث للدولة شخصاً، والمجتمع الدولي مجالاً للتفاعل الاجتماعي بين تلك الدول/الأشخاص يوّلّد تركيباً "نفسياً-سياً"، وارتباطاً قوياً بين الدبلوماسيين بوصفهم أفراداً والدول التي يمثلونها بصفتهما أشخاصاً معنوية، وذلك بنحو تصبح فيه هوية الدولة جزءاً من هوية الدبلوماسي الشخصية، ومن ثم تفترض، أخيراً، أن العلاقة بين الدبلوماسيين (الذوات الصغيرة) والدول التي يمثلونها (الذوات الكبيرة) تتحد وفق تأثير ثنائي التوجه: فتؤثر معاملة الدولة في شخصية الدبلوماسي، وفي الوقت نفسه، تؤثر

much to teach but little to learn) (Tetlock & Goldgeier, 2000, 88). وفي المقابل كذلك، "يشكل علماء النفس الذين يعملون في عالم السياسة انطباعات غير موثوقة عن زملائهم في العلاقات الدولية: يُبدون عرضة للخطأ المعرفية (cognitive hubris)، ويقنعون أنفسهم، باستمرار، أن بإمكانهم تفسير ما لا يفسر، واستباق ما لا يمكن توقعه" (Tetlock & Goldgeier, 2000, 88).

ومن البداوة المنهجية أن نسبق المقاربة النفسية (systemic ap-proach) للدبلوماسية بطرح بعض المقدمات المنطقية الأكثر جوهرية بالنسبة لها؛ حيث ستؤسس - بدورها - لدخول منظم إلى العالم السياسي والدبلوماسي، من جهة، وتفتح آفاقاً للحوار بين النظريتين السياسية والنفسية، من جهة أخرى. تلك المقدمات ما يمكن ترتيبها على النحو الآتي:

أ. السياسيون هم أفراد يعملون ضمن تركيب معقد من القيود الثقافية، والمؤسسية، والسياسية، والاقتصادية.

ب. إن الطبيعة البشرية والسياسة هما، بالعادة، نتاج العمليات التي ليست هي نفسية بحتة، ولا سياسية بحتة كذلك، ولكنها (نفسية- سياسية psychopolitical).

ت. تفهم تلك العمليات (النفسية- السياسية) عن طريق تضمين المبادئ النفسية في الترتيب الزمني للأحداث فحسب، وتأسيس فهمنا للعمليات السياسية بافتراضات واقعية عن عمل الذهن البشري (Tetlock & Goldgeier, 2000, 89).

تأسيساً على ما سبق، يتبين من تلك المقدمات، أولاً، أن ما نطمح إليه المقاربة النفسية هو استيعاب "مستوى التحليل" لكلتا النظريتين السياسية والنفسية، وتجاوزهما في الوقت نفسه أفقاً لتحقيق مستوى تحليلي أكثر كفاية، ثم إن تلك المقدمات، ثانياً، تحمل ضمناً مبررات المقاربة النفسية عبر الحقيقة المنهجية التي تسلم بها: ليس الخلاف بين النظريتين السياسية والنفسية في تفسير الظاهرة السياسية بنحو عام، والعلاقات الدولية بنحو خاص، والدبلوماسية بنحو أخص سوى خلاف في تحديد العامل التوضيحي الذي جرى اختياره موضعاً للتحليل بين علم السياسة (النظام السياسي)، وعلم النفس (الطبيعة البشرية).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى "أن اختيار مستوى التحليل

علم النفس المعرفي. ومن ثم يُشيد علم النفس السياسي تصوراتاً على قاعدة علم النفس المعرفي وأدواته يُقيم الأول مستوى تحليلياً أكثر كفاية في حقل اشتغاله، وأقصد بذلك دراسة العمليات المعرفية في الممارسة السياسية.

في هذا الإطار، تقدم الدراسة مقارنة نسقية (systemic approach) للدبلوماسية؛ فتعرف النظرية السياسية بالمستوى الكلي (Macro Level)، والنظرية النفسية بالمستوى الجزئي (Micro Level)، ثم تفترض أن العلاقة بينهما تفاعلية، تقويمية بالأساس. ولتحقيق ذلك؛ تبدأ الدراسة بطرح مجموعة من المقدمات المنطقية الأكثر جوهرية لاستيعاب مستوى التحليل في كلتا النظريتين السياسية والنفسية، ثم تضمن بعض التصورات "النفسية-السياسية" للدبلوماسية في إطار تصور للنظام الدولي أكثر شمولية، لتنتهي بالبحث في مجالات تطبيق المقاربة النفسية في الممارسة الدبلوماسية، وتحليل التفاوض بوصفه جوهرًا نفسيًا في الممارسة الدبلوماسية.

المطلب الأول: أساسيات المقاربة النفسية في الممارسة الدبلوماسية:

يجد المتمعن بالتعريفات المختلفة التي اقترحت للدبلوماسية أنها تصف اشتغالها المؤسسي - إن صراحة أو ضمناً - كونه يرتكز على وظيفتين رئيسيتين، وأقصد بهما التمثيل (Representation)، والتواصل (Communication)، وما دونهما فوظائف لاحقة تقترب من هذا (التمثيل)، أو ذاك (التواصل) (Berridge & James, 2001).

لا شك في أن استصراح تلكا الوظيفتين من التعريفات المقترحة للدبلوماسية، وتبنيتهما سيكون مقدمة - إلى جانب مقدمات منطقية أخرى سنتعرض لها لاحقاً - للتفاوض بين مختصي العلاقات الدولية وعلماء النفس في سبيل الخروج بمقاربة للدبلوماسية متعددة الاختصاصات (multidisciplinary approach) تُجاور بين طروحاتهما، وتستوعب بعض افتراضاتهما، وتخفف من حدة التوتر بينهما، وتنزع بعض الصور النمطية التي يقيمانها عن بعضهما؛ ذلك أن "الكثير من مختصي العلاقات الدولية يرون علماء النفس جاهلين سياسياً، ولا يفهمون القواعد الأساسية في السياسة، وكالمغفلين الذين ليست لهم علاقة، يبحثون عن تفسيرات في الأماكن الخاطئة، وكالهواة المتبحرين الذين يعتقدون أن لديهم الكثير لتعليمه القليل لتعلمه (have

يعادل تحديد العامل التوضيحي. هذا ما يجب على الباحث أن يدركه تمامًا عندما يتعرض لمسألة الاختيار“ (هينروتين، وآخرون، 2015/2019، 81). وعليه، لا يمكن الادعاء بأن المقاربة النسقية التي سنتخذها مجالاً لبناء بعض التصورات البينية للدبلوماسية هي الحقيقة، بل مستوى تحليلي له نصيب من الحقيقة.

لما كانت العلاقة بين النظام الدولي والدبلوماسية “علاقة احتواء” (Inclusion)؛ فإن إقامة بعض التصورات السياسية للدبلوماسية لا بد وأن تكون مضمّنة في تصور أشمل للنظام الدولي. وبعبارة واحدة، يصعب فهم الدبلوماسية من دون فهم النظام الدولي الذي تمارس فيه، حيث إن بنية الأخير تفرض شكل الممارسات الدبلوماسية التي تتحقق داخله. وعليه، فإن التغير الذي يلحق ببنية النظام الدولي يؤدي، حتمًا، إلى تغير في أشكال الدبلوماسية، فليست أنواع الدبلوماسية التي نحيها في النظام الدولي الحالي (ما بعد الثنائية القطبية) هي نفسها الأنواع التي كانت معهودة في النظام الدولي السابق (ثنائي القطبية)؛ الأمر الذي يعني - على مستوى التحليل - تضمين التصورات السياسية للدبلوماسية في إطار نظريات العلاقات الدولية.

إن فحص الافتراضات القاعدية التي تنهض عليها نظريات العلاقات الدولية، والوعي بالاختلافات الأنطولوجية بينها على مستوى تصور السياسة الدولية والعلاقات بين الدول، يضعنا في حيز السؤال عن الكيفية التي يكون بها التجسير بين النظريتين السياسية والنفسية ممكنًا. فمن النظريات الواقعية (Realism) التي تفترض غياب الأمن، والبنية الفوضوية للنظام العالمي، والحسابات العقلانية محدّدًا لسلوك الفواعل، إلى النظريات البنائية (Constructivism) التي تفترض أن المعايير والهويات تتشكل مصالح الفواعل، وبالتالي سلوكياتهم؛ يكون لزامًا أن تعي النظرية النفسية أنطولوجيا السياسة الدولية بالنسبة لتلك النظريات، أولاً، والتحديات التفسيرية التي تواجهها - من وجهة نظر نفسية - وسبل ردمها ما أمكن، ثانيًا.

سنعرّف الجهة الأولى بجهة الوعي الأنطولوجي، وفي إطارها ستميّز بين مستويين أنطولوجيين داخل حقل العلاقات الدولية: أنطولوجيا النظام الدولي في صورته المتغيرة (والتي تسبق أية بنية مهيكلية للنظام نفسه)، وأنطولوجيا النظرية التي تفترض تصورات وتوصيفات للنظام موضوع النظرية.

إن لهذا التمييز أهمية بالغة لوعي فكرة البحث في حقل العلاقات الدولية: إنه ليس حكرًا على النظرية السياسية فحسب، بل مطروح أمام نظريات عدة: سياسية، واستراتيجية، وقانونية، واقتصادية، ولسانية، ونفسية، واجتماعية، وأنتروبولوجية، إلخ. إن كل تلك النظريات تفتش عن تفسيرات للنظام الدولي والعلاقات بين الدول في حدود مستويات التحليل التي تسمح بها افتراضاتها لتصور النظام. ولما كان الأخير ذا بنية متغيرة - زمنيًا - فإن تصورات النظرية تصبح، تبعًا لذلك، ذات صلاحية محدودة، ومن ثم؛ تبرز الحاجة إلى بناء تصورات جديدة تكسب النظرية كفايات تفسيرية جديدة في حدود ما يسمح به مبدأ النظرية الحيوي. تلك الحاجات التي تبرز هي ما سنعرّفها بجهة الوعي بالتحديات التي يفرضها النظام الدولي الحالي (ما بعد الثنائية القطبية).

تمخضت التحديات التفسيرية التي تواجهها نظريات العلاقات الدولية اليوم من نظام دولي لا مستقر نعيشه، والذي يمكن وصفه بـ “نظام لم تتضح، بعد، مبادئه، ولم تتأكد معاييرها” (بدیع، 2014/2017، 179). فمثلاً، شكّل توازن القوى (Balance of Power) - بالنسبة للنظرية الواقعية - المبدأ الحيوي الذي يفسر به الواقعيون النظام الدولي، حيث إن الطبيعة الفوضوية للأخير تفرض توازن القوى عبر بنية مهيكلية يكون فيها النظام متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبية. وعليه، أدّى تفكك الاتحاد السوفييتي (1991م) ومعه الكتلة الشرقية إلى اختلال توازن القوى ثنائي القطبية، ما يعني - على المستوى النظري - اختلال مبدأ الواقعيين التفسيري، واصطدامهم بواقع جديد مفارق للواقع التصوري الذي يمتلكونه. وباقتصاد العبارة، جاء واقع النظام الدولي الجديد “خارج نطاق منظومة وسياقات فهمهم للسياسة والعلاقات الدولية بالأساس” (الجرباوي، وحبش، 2019، 29).

وإن استطاع الواقعيون الجدد الاستدراك على نظريتهم، والمحافظة على مفهوم التوازن مبدأ حيويًا للنظرية الواقعية، أو إن شئت قلت مؤلّدًا لتصوراتهم الأنطولوجية للسياسة الدولية، حيث أضافوه إلى مفهومات جديدة غير مفهوم “القوة” الذي كان سائدًا في النظرية الواقعية التقليدية، مثل “توازن التهديد” بالنسبة لستيفن والت (Stephen Walt)، و “التوازن الناعم” بالنسبة لبابي وبول (Pape and Paul)، و “توازن المصالح” بالنسبة لراندا شويلر (Randall Schweller)، و “التوازن من الخارج” بالنسبة لكريستوفر لاين (Christopher Layne). (الجرباوي، وحبش، 2019، 49-28)؛ أقول: إن استطاع الواقعيون الجدد مواجهة بعض التحديات التفسيرية التي وقفت أمام

الراسخة للحكم والاختيار.

ثالثاً: تبدي تجارب مجموعة الحد الأدنى التي أجراها علماء النفس أنّ لدى الأفراد درجات منخفضة (low thresholds) للاعتماد على الصور النمطية المبسطة عن جماعة الخارج لصنع تمييز مفارق بين جماعة الداخل وجماعة الخارج (in-group/out-group)، ولمحاولة تحقيق أقصى قدر ممكن من العائد النسبي، وليس المطلق أو المشترك. **أخيراً:** على الرغم من أنّ علماء النفس يدركون أنّ التأثير الأمثل في أي موقف هو وظيفة مجموعة معقدة من الوسائط المعرفية والتحفيزية والمعيارية، فقد كانوا حذرين من السياسات التي تؤكد الردع أو التهديد بالقوة (Tetlock & Goldgeier, 2000, 89).

تغطّي تلك الزعم – إلى حد كبير – المجالات التي من الممكن أن تتخذها البحوث النفسية في الممارسة الدبلوماسية والعلاقات بين الدول، حيث يتجسد الزعم الأول بالبحث في مجال التحيزات المعرفية (Cog-nitive Biases) ومدى صرامتها في عالم السياسة بوصفها انحرافات نفسية تلوث صنع السياسات واتخاذ القرار. وفي السياق نفسه، يستغرق الزعم الثاني بالبحث في تصنيف المؤثرات كالميول سريعة الحكم، وخطأ العزو الأساسي، والإصرار على الرأي أخطاء وتحيزات. في حين يغطي الزعم الثالث السؤال ما إن كان الناس قبلين بالوراثية تدفعهم أنانيتهم لزيادة المكاسب دون سواهم من جماعات الخارج؟ أخيراً، يقعد الزعم الرابع للمذهب النفسي في السياسة الدولية، وأقصد به سياسات التطمين، كاكتماب كل طرف من الأطراف السياسية المتنازعة أو المتصارعة فهما أدق عن الطرف الآخر مقدمة لإنشاء أجواء تصالحية (Tetlock & Goldgeier, 2000, 87-96).

وفي هذا السياق، تفيدنا فكرة "العلاقة التفاعلية التقويمية" بين النظرية النفسية ونظريات العلاقات الدولية في الإجابة عن السؤال: ما تأثير علم النفس المعرفي في النظرية السياسية؟ وكما تبين سابقاً - وسيؤكد لاحقاً - أنّ التأثير اتخذ شكل البحث التقويمي للأبعاد المعرفية في مبادئ نظريات العلاقات الدولية وافترضاها، وكذا الاستعارات التي يفكر بها المختصون بالعلاقات الدولية، والتي تؤكد – بصيغة أو بأخرى - أنّ الدول كيانات نفسية كبيرة جداً، تتصرف وفقاً للتصورات التي تمتلكها عن الواقع. ولنلاحظ، في هذا السياق، أنّ مقولة "الدولة بوصفها شخصاً من أشخاص القانون الدولي" هي مقولة فلسفية نفسية،

النظرية الواقعية؛ فما يهمنا – في هذا السياق - طرح الادعاءات النفسية التي تراها النظرية النفسية تحديات بالنسبة للنظرية السياسية عامة. فمهما افترضت الأخيرة من تصورات للنظام الدولي وفواعله، وتوازنه أو اختلاله، ومعاييره أو مصالحه، وصراعه أو تعاونه؛ فإنّه لمن الخطأ أن نتناسى الطبيعة البشرية للسياسيين، وسلوكياتهم بوصفهم أفراداً. إنّ تاريخ الدبلوماسية وممارسات الدبلوماسيين يعلماننا "كيف يمكن أن تكون للسياسات الدبلوماسية المحنكة – كما للتهور وللمغالاة في الحذر وللحماسة - آثار مهمة على مقدرات الأمم" (سيراكوسا، 2010/2014، 10). وعليه، سنخصص المطلب الثاني لطرح الادعاءات النفسية التي تشكل تحديات بالنسبة للنظرية السياسية عامة، ثم سنقيم على ذلك علاقة تفاعلية بين النظريتين السياسية والنفسية.

المطلب الثاني: مجالات تطبيق المقاربة النفسية في الممارسة الدبلوماسية:

في إطار المقاربة النفسية، سنعرف النظرية السياسية بالمستوى الكلي (Macro Level)، والنظرية النفسية بالمستوى الجزئي (Mi-cro Level)، وسنفترض أنّ العلاقة بينهما تفاعلية، تقويمية بالأساس، وبألفاظ أخرى، "تحتاج القوانين النفسية – في كثير من الأحيان - إلى تأهيل من أجل النقاط خفايا العمليات السياسية، كما أنّ "التجريد الكبير" لنظريات العلاقات الدولية يحتاج هو أيضاً إلى تأهيل بواسطة القوانين النفسية التي تركز على الطرق التي يضل من خلالها صانعو السياسات – بشكل كبير - بتلك النسخ للعقلانية" (Tetlock & Goldgeier, 2000, 89).

بالنسبة للنظرية النفسية، تأخذ التحديات على المستوى الكلي (النظرية السياسية) أربعة زعم نفسية مفتاحية، نوردها على النحو الآتي:

أولاً: يعتقد الكثير من علماء النفس أنّ هناك انحرافات واسعة ومنظمة من العقلانية التي تتموضع، في الأساس، ضمن الأنواع النموذجية من العمليات الإدراكية الحسية والمعرفية (perceptual and cognitive processes).

ثانياً: يحاج الكثير من علماء النفس أنّ ميول الاستجابة كخطأ العزو الأساسي (fundamental attribution error)، والإصرار على الرأي، والثقة المفرطة، جميعها تمثل انحرافات عن النماذج المعيارية

يصبح النظام الدولي، بموجبها، مجالاً لـ "التفاعل الاجتماعي" بين تلك الأشخاص/ الدول، فتكون للدول (تماماً كالأشخاص) قيم، وأهداف، ومعايير، وسلوكات، ومقاصد، وتكون بينهم صداقات أو عداوات، وذلك ما يبدو جلياً في بعض المبادئ الدولية كمبدأ حسن النية، ومبدأ حسن الجوار، ومبدأ الوراثة في النظام الدولي، إلخ. وبصيغة أكثر تحديداً؛ فإنّ الدول لا تنخرط في المجال الاجتماعي (المجتمع الدولي) ما لم تمتلك شخصية/ كياناً نفسياً تكسبها حقوقاً، وتفرض عليها واجبات، حيث يُراد بذلك "أهلية الدولة، وقدرتها على التمتع بالحقوق الدولية، وتحمل الالتزامات الدولية، وقدرتها على المشاركة في وضع قواعد القانون الدولي وتطبيقاته كالمساهمة في بلورة الاتفاقيات الدولية وإبرامها، ومن نتائج الشخصية القانونية الدولية استمرارية الدولة، واحتكارها لآليات المسؤولية الدولية" (شكراني، 2019، 123).

وعلى أي حال؛ يقوم كلا الزعيمين النفسيين الأول والثاني –المتعلقان بالبحث في التحيزات المعرفية- أحد مبادئ النظرية الواقعية، وأقصد به نموذج الفاعل العقلاني، والذي يفيد "أنّ الأمم تتصرف كما لو أنّها عبارة عن "فاعلين عاقلين"، أي أفراد يعملون على توسيع أرباحهم وموجوداتهم (أو أصولهم)، وتقليل تكاليفهم وخسائرهم" (لايكوف، 1999/ 2005، 68).

إنّ التحيزات المعرفية – بأشكالها كافة- هي انحرافات نفسية، أو حالات ذهنية تشوّه، بانتظام، تشكيل التصورات التي يمتلكها الطرف الفاعل عن المخاطر التي يواجهها. تلك التحيزات ترجع لأسباب عدة قد تكون ذاتية، أو تأهيلية تتصل بالخبرة، أو ثقافية، أو أيديولوجية. وعلى كل حال، إنّ "الحسابات العقلانية" للفواعل، و"الانطباعات" التي يشكلونها لما يعد لصالحهم، أو يمثل تهديداً لهم، و"الميكافلية المفرطة" بغاياتها ومصالحها، كل ذلك يصطدم بواقع أن عقلانيتنا محدودة (Bounded Rationality)، ويُرادُ بذلك حدود قدرة الإنسان على حساب عواقب الاختيار نظراً للنقص الحاد في المعرفة البشرية، وحدود قدرته على الحسم بين أهداف متعددة (Drailard, 2021). وبالجملة، فـ"من تحديد للكليات المعرفية، وتعقيد وتطور البيئات، إلى تأثير المعتقدات والقيم في المفاهيم، الأمر الذي يجعلها تتشابك بحيث لا تتماشى حلول المشكلات التي تواجهنا مع الواقع" (هينروتين، وآخرون، 2019/ 2015، 60).

وعلى سبيل التمثيل، لا الحصر، لو أخذنا مفهوم الثقافة طبقاً

للعلوم المعرفية – وفي إطار التصور القلبي بنحو خاص- بوصفها "نتاجاً لسيرورة نشطة لتعلم "خاص المجال" عبر سياقات ثقافية متباينة" (Thakker & Durant, 2001, 213-232)؛ فإنّ للعوامل الثقافية أثراً في العوامل المعرفية، ومن ثم؛ تشكّل الثقافة عاملاً مهماً للوقوع في التحيزات المعرفية التي على الدبلوماسيين وصانعي السياسات مكافحة الوقوع فيها، فـ"حيث يكون بعض الخيارات ممكنًا، والبعض الآخر غير ممكن. تحدد الثقافة مفهوم عالم الجهات الفاعلة بحيث تدفعهم إلى التركيز على قضايا معينة، وإهمال قضايا أخرى. إذن الثقافة تؤطّر للبحث عن الحلول" (هينروتين، وآخرون، 2019/ 2015، 95).

تأسيساً على ما تقدم؛ تعد دراسة التحيزات المعرفية فرعاً من دراسة التصورات التي تؤثر في سلوكيات الفواعل. إنّ أصحاب النظرية الواقعية لا يأخذون في اعتبارهم التحكم الإدراكي الحسي، وأثره في بنية النظام الدولي نفسه، ووفقاً لكينيث بولدينغ (Kenneth Boulding)، "تشكل صورة الواقع جزءاً حيويًا من النظام الدولي الذي لا يمكن فهمه من دونها، كل أولئك الذين يتعين عليهم اتخاذ القرارات لديهم صورة معينة عن دولهم والدول الأخرى: القوة الحالية والمحتملة، والعداء والصداقة، وطبيعة التهديدات، والتطور المحتمل، إلخ. تُتخذ القرارات على أساس هذه الصور، وليس في ضوء الواقع" (هينروتين، وآخرون، 2019/ 2015، 89).

وعلى أي حال؛ نفترض أنّ دراسة التصورات – بالنسبة لعلم النفس المعرفي- تقويم لمبادئ نظريات العلاقات الدولية عامة، لا الواقعية منها فحسب، فعندما نفترض النظرية البنائية "أنّ الأطراف الفاعلة، من خلال تفاعلاتها، تعمل على تشكيل حياة اجتماعية من خلال سلسلة من القيم والمعايير، ثم يتشكل الواقع بطريقة بينذاتية من خلال هذه السلسلة" (هينروتين، وآخرون، 2019/ 2015، 128)؛ فإنّها، بافتراضها، تثير الكثير من التحديات التفسيرية التي تواجهها. فإذا تجاوزنا روح النظرية، وأعني منطق الملاءمة الذي يفترض أنّ المعايير الضابطة تحدد سلوكيات الفواعل، وتجاوزنا معها "الحكمة الراسخة التي لا ينفك تاريخ السياسة الدولية يعلمنا إيّاها، والتي تقول بأنّ معايير الفاعل إذا ما تعارضت مع مصالحه، تصبح قوتها السببية أضعف من أن تكون قادرة على (إعادة) تشكيل سلوكه" (حمشي، 2018، 73)؛ فإنّ من بين ما يثير النظرية النفسية هو المرحلة الأولى المبكرة في دورة حياة المعايير في الحياة الدولية.

فيها استراتيجيات الردع، وتكتيكات الترهيب.

بالنسبة للواقعيين الجدد وأصحاب نظرية الردع، فإنهم يصفون الموقف النفسي السابق بأنه أبله للغاية "إن سياسات التطمين قد تعرض بعض الدول إلى استغلال مستمر، وإن التهديدات الموثوقة والمقومة بشكل مناسب أكثر طريقة فعالة لمنع العنف في بيئة فوضوية تعد فيها خسارة جولة واحدة فحسب خطأ قاتلاً. من وجهة النظر هذه، عندما يخفق الردع، فإن الإخفاق قد يكون بسبب التطبيق غير المناسب، أو إرسال رسائل معقدة ذات إشارات مختلطة تفسر بشكل خاطئ. وعلى النقيض من ذلك، إن نجاحات الردع غير مرئية إلى حد كبير" (Tetlock & Goldgeier, 2000, 91).

بعد طرح الادعاءات النفسية التي تراها النظرية النفسية تحديات بالنسبة للنظرية السياسية العامة، وطرح مقارنة نسبية تجمع بين النظرية السياسية (المستوى الكلي)، والنظرية النفسية (المستوى الجزئي)، وافترض العلاقة التفاعلية التقييمية بينهما؛ نأتي لمناقشة مبدأ الدبلوماسية الحيوي، وأعني التفاوض (Negotiation).

المطلب الثالث: التفاوض بوصفه جوهراً نفسياً في الممارسة الدبلوماسية:

في إطار تسوية الخلافات والنزاعات بين الدول، تقدم المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة طرقاً عدة للتسوية، فتذكر ما يلي: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بآدي ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها" (ميثاق الأمم المتحدة، 1945).

يمكن تقسيم طرق التسوية التي قدمتها المادة السابقة إلى قسمين كبيرين: التسويات السياسية الودية، والتسويات القانونية، فالتفاوض والوساطة والتحقيق والتوفيق تسويات سياسية. أما اللجوء إلى القضاء الدولي؛ فيعدّ تسوية قانونية.

ومن دون الخوض بالفروقات الدقيقة بين طرق التسوية السياسية للخلافات بين الدول؛ يُعدّ التفاوض أحد أكثر الطرق التي يلجأ إليها الأطراف في حال وجود النزاع بينها، ويعرّف بأنه "العملية التي

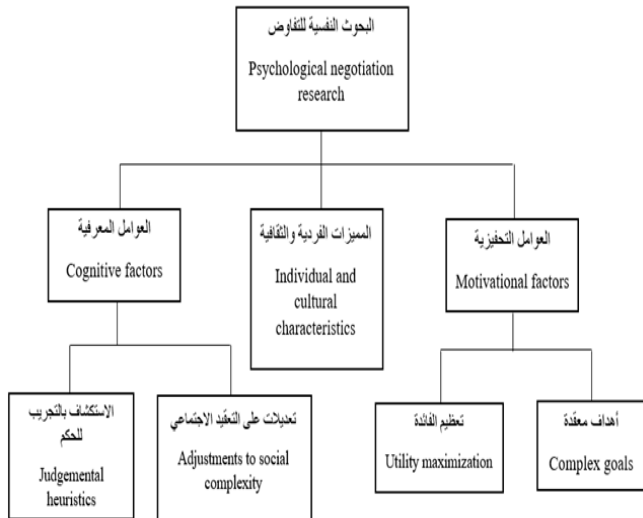
إن تركيز أغلب البنائين المفرط على المعايير ك مفهوم جماعية - بين ذاتية، يكون قد أدى إلى إهمال المعايير ك مفهوم فردية - ذاتية، على الأقل في مراحل مبكرة من تطورها. وفي هذا السياق، تُبرز أعمال فاينمور الدور الذي يؤديه الأفراد، بوصفهم فواعل اجتماعيين، في المراحل المبكرة من دورة حياة المعايير الدولية، حيث أطلقت عليهم مصطلح متعهدي المعايير (Norm Entrepreneurs): إن متعهدي المعايير هم أفراد بارزون يبادرون بالكلم عن معايير معينة، بدوافع الإيثار والتعاطف والالتزامات المثالية، ويأخذون على عاتقهم مهمة الدفاع عنها، وإقناع الدول بجدوى الامتثال لها، ويلتزمون بتسخيها في الخطاب السائد. ومن ثم؛ تنقسم دورة حياة المعايير الدولية إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة الانبثاق، ومرحلة الانتشار، ومرحلة التذويب (Internalization)، حيث تتحول المعايير إلى قواعد مفروغ منها، ولا تصبح المعايير عند هذه المرحلة موضوعاً لنقاش عام موسّع بشأنها، حيث يصبح الامتثال لها عملية آلية، مثل ضمان حق النساء في التصويت، وتجريم العبودية، وضمن الحصانة للطواقم الطبية في أثناء فترة الحروب، وغيرها (حمشي، 2018، 64 - 75).

أما فيما يتعلق بالزعم الثالث، فإن الإشكال الذي يطرحه - هل الناس قبلليون بالوراثية؟ - عادة ما يترجم بالبحث في أثر تلك العمليات الجزئية النفسية المتعلقة بالطبيعة البشرية الانتهازية، والتي ترغب بالاستحواذ وزيادة المكاسب على مستوى العمليات الكلية السياسية، وبالرغم من أن بعض علماء العلاقات الدولية - خاصة الواقعيين - يؤيدون ذلك التصور النفسي، غير أنهم لا يُقرّون بأثره في مستوى العمليات السياسية. وفي هذا السياق "يحتاج بعض علماء العلاقات الدولية بأن العلاقات الوظيفية المعرفة من قبل علماء النفس ستكون مقيدة بالتشكيلات المؤسسية وقيود السياسة الدولية" (Tetlock & Goldgeier, 2000, 91).

تبدي قراءة الزعم النفسي الأخير - كون التأثير الأمثل في أي موقف هو وظيفة مجموعة معقدة من الوسائط المعرفية والتحفيزية والمعارية - تأييد علماء النفس الواضح لسياسات التطمين (policies of reassurance) التي "تؤكد الحاجة إلى إنشاء أجواء تصالحية تشترط - مسبقاً - على كل طرف اكتساب فهم أدق عن الطرف الآخر، من ذلك، مثلاً، النهج المعروف بالمبادرات المتدرجة والمتبادلة في الحد من التوتر، وورشات حل النزاعات" (Tetlock & Goldgei-er, 2000, 91). إن هذا المذهب النفسي في السياسة الدولية هو ما جعل بعض علماء النفس يؤيدون - بحذر - بعض المواقف التي تنفع

ويُعدُّ الاعتراف بالدور المهم الذي تؤديه المفاوضات، والوساطة في أشكال الدبلوماسية كافة مقدّمةً جوهرية للبحوث المشتغلة في أثر القوانين النفسية في عملية التفاوض. تلك القوانين تتوزّع في مجالات عدة يوضّحها شكل (1)، (Garling & others, 2000, 83).

شكل (1) البحوث النفسية للتفاوض



يتخذ الاعتناء النظري بالعوامل المعرفية صيغته العملية بالبحث في أثر المعرفة الاجتماعية (social cognition)، والمعالجة البشرية للمعلومات في عمليات التفاوض، بالإضافة إلى دراسة آليات صنع القرار، وما قد تصيبه من أخطاء وانحرافات، في حين تركز البحوث النفسية التي تعنى بالمميزات الفردية والثقافية اهتمامها باستكشاف طبيعة الآثار النوعية لتلك المميزات أو الاختلافات في التفاوض ونتائجها؛ فالخبرة (experience)، مثلاً، تجعل المفاوضين أكثر كفاءة، لكن من غير أن تؤدي بالضرورة - للحصول على نتائج مثلى، كما أن نجاح التفاوض الدبلوماسي على المستوى الدولي رهين - إلى حد كبير - بمعرفة المفاوضين بأثر الاختلافات الثقافية في كبح الوساطة (mediation) وعمليات التفاوض أو تحسينها. ووفقاً للدراسات والملاحظات عبر الثقافات؛ عادة ما يكون الوعي بالمكانة لدى المفاوضين من "ثقافات عالية السياق" أهمية أكثر منه لدى المفاوضين من "ثقافات منخفضة السياق"؛ فيؤدّي الشرف والمحافظة على الوجه دوراً أكثر أهمية في المفاوضات لممثّلين من الثقافات الجماعية (collectivistic cultures) منه لممثّلين من الثقافات الفردية (individualistic cultures). وعليه، فقد يكون للمفاوضين من خلفيات ثقافية مختلفة نماذج ذهنية مختلفة، الأمر الذي يجعل تحديد نموذج ذهني فردي للتفاوض عملاً إشكالياً (Faizullaev, 2006).

يحاول بوساطتها طرفان أو أكثر حل الأهداف المتضاربة (incom-patible goals) من غير اللجوء إلى العنف (Garling & others, 2000, 82). وفي هذا السياق، يجري بناء المفاوضات من المقترحات، والمقترحات المضادة، ثمّ وضع اتفاقات مشتركة مع الخصم، أو قد يحدث انهيارها في حال عدم وجود اتفاق (Draillard, 2021).

ومن منظور الاستعارة النفسية "الدولة شخصاً"، يُعدّ التفاوض الدبلوماسي عملية تتوسط فيها "الذوات الصغيرة" للدبلوماسيين بين "ذوات الدول الكبرى"، وكلما كانت "ذات الدولة" ممثلة في "ذات الدبلوماسي"؛ كان الدبلوماسي قادراً على التصرف بشكل أكثر فاعلية في العملية التفاوضية. في الوقت نفسه، تتأثر عملية التفاوض باختلاف مظاهر الوجود الذاتي للدبلوماسي: الوعي الذاتي، وتقديم الذات، واحترام الذات، والدفاع عن النفس، وخداع النفس، إلخ (Faizullaev, 2006).

تأسيساً على وجهة النظر السابقة، تبدو العلاقة بين الدبلوماسيين "الذوات الصغيرة"، والدول التي يمثّلونها "الذوات الكبيرة" محدّدة وفق تأثير ثنائي التوجّه: فتؤثر معاملة الدولة في شخصية الدبلوماسي، وفي الوقت نفسه، تؤثر المظاهر النفسية المتعلقة بالذات كالإدراك واحترام الذات وخداع الذات في صورة الدولة الأم خلال عملية التمثيل الدبلوماسي. وبالجملة، فإنّ التأثيرات السلبية في العملية التفاوضية تنسحب على المستويات: الشخصية، كالشكوك، والخوف من الفشل، والبيشخصية كالخوف من السخرية وإساءة الفهم، والظرفية كالصراعات الماضية والأزمات السياسية، حيث تمنع تلك التأثيرات المفاوضات من تحقيق أدائها (Draillard, 2021).

إنّ التفاوض بوصفه مبدأ الدبلوماسية الحيوي لا يقتصر في ممارسته على الدبلوماسية الرسمية التي تجري بين الدول المستقلة فحسب، بل ينسحب على أشكال الدبلوماسية كافة، ومن ثم ينطبق التفاوض كذلك على العلاقات بين الدول المستقلة، واللاعبين الجدد كمنظمات المجتمع المدني، والشركات متعددة الجنسيات. أما القاعدة المعيارية التي ينهض عليها التفاوض، فهي أنّ الدبلوماسي "يسعى دائماً - بوصفه متفاوضاً - للتوصل إلى اتفاق أو تفاهم أفضل نوعاً ما من الحقائق التي كان سيسوّغها موقفه الأساسي، ولا يفرض بأي حال لوضع أسوأ مما كان سيتطلبه موقفه الأساسي" (سيراكوسا، 2010/2014).

وتجاوزهما في الوقت نفسه وفقاً لتحصيل مستوى تحليلي أكثر كفاية. فوجدنا أنّ فحص الافتراضات القاعدية التي تنهض عليها نظريات العلاقات الدولية، والوعي بالاختلافات الأنطولوجية بينها على مستوى تصور السياسة الدولية والعلاقات بين الدول، يضعنا في حيز السؤال عن الكيفية التي يكون بها التجسير بين النظريتين السياسية والنفسية ممكناً. في المقابل، كان لزاماً على النظرية النفسية أن تعي أنطولوجيا السياسة الدولية بالنسبة لتلك النظريات، من جهة، والتحديات التفسيرية التي تواجهها - من وجهة نظر نفسية- وسبل ردمها ما أمكن، من جهة أخرى. إنّ إقامة تصورات ببنية للممارسة الدبلوماسية والسياسة العالمية تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة البشرية التي ينهض عليها بناء الواقع المؤسسي هي عملية جد مهمة في عالم اليوم لتحقيق كفايات تفسيرية أكثر عمقاً للدبلوماسية والعلاقات بين الدول. فمهما افترضت نظريات العلاقات الدولية من تصورات للنظام الدولي وفواعله، وتوازنه أو اختلاله، ومعاييره أو مصالحه، وصراعه أو تعاونه، فإنّه لمن الخطأ أن نتناسى الطبيعة البشرية للسياسيين، وسلوكاتهم بوصفهم أفراداً. ختاماً، يمكن أن نعدّ التصورات البينية التي أقمناها للدبلوماسية ومعها للنظام الدولي الذي تمارس فيه التقعيد النظري الذي يمكن أن توسّع عليه تصورات بحثية أخرى لما يمكن أن تكون عليه أشكال الدبلوماسية ومناظرتها. وبالرغم من أنّ تلك التصورات تظل قاصرة عن تقديم كل ما هو جارٍ داخل النقاش الفعلي حول الدبلوماسية في حقل النظرية السياسية والعلاقات الدولية، وكذا في حقل النظرية النفسية المعرفية، غير أنّها تحقق الغاية المرجوة منها، وأعني، بالتحديد، فهم العلائق المركبة بين الممارسة الدبلوماسية والطبيعة البشرية.

أما العواطف التي يُعرف الدبلوماسيون بقدرتهم على التحكم بها؛ فإنّ لها دوراً مهماً في العملية التفاوضية، حيث يطرّوّر الدبلوماسيون المتمرسون حساسية احترافية، بنحو تمكّنهم من اكتشاف التغيرات العاطفية البسيطة لدى نظرائهم، ويمكن أن تكون العواطف بمثابة أداة للكشف عن الرضا أو الإحراج، ولها تأثير واسع الانتشار في السلوك التفاوضي ونتائجه، لا سيّما عندما يكون المفاوضون متحفّزين وقادرين على التصرف بناءً على المعلومات المتوفرة عن مشاعر الخصوم (Faizullaev, 2006).

وفي إطار التحكم بالعواطف، يشدد علم نفس التواصل على ضرورة الامتناع عن ردود الفعل العاطفية التي غالباً ما يحسبها العدو، فمن الواجب على المفاوض عدم رفض عرض المصافحة باليد؛ وإن اضطر أن يُعيد توجيهها للحصول على وضعية مصافحة مقبولة، ومن المستحسن أن يقول "نعم" مع التحفظات بدلاً من "لا"، حتى في الأجواء المتوترة (Kussainova, 2012).

أخيراً، تركز البحوث التي تُعنى بالعوامل التحفيزية اشتغالها على فهم أثر التطلعات والأهداف والمصالح في عمليات التفاوض، فتبعاً للمقاربة القائمة على نظرية اللعبة المرتبطة بالاقتصاد، تنتوع الطموحات على مدى فائدة ذات بعد أحادي، أو مفرد (single utility dimension)، حيث إنّ الفائدة أو المكاسب في عملية التفاوض تقوم - بالأساس - على تصادم المنفعة بين الأطراف. وعليه، تكون أهداف المفاوضين هي تعظيم الفائدة إلى الحد الأقصى.

ومما تجدر ملاحظته أنّ للمشاركين في المفاوضات الدبلوماسية دوافع عالية، لا لأنّ سلوكهم مدفوع بحوافز شخصية فحسب، بل لأنّه مدفوع بأهداف الدولة ومصالحها (Faizullaev, 2006) وإذا قبلنا بأنّ التفاوض هو فن الإقناع والتسوية؛ فإنّ الدبلوماسي لا يمكنه أن يكون مقنعاً إلا من خلال القبول الكامل لدوافع الوطن بصفتها دوافع شخصية، ومن خلال المطابقة الكاملة للذات الفردية مع ذات الدولة.

خاتمة

حاولت الدراسة استكشاف الأبعاد النفسية في الممارسة الدبلوماسية من خلال طرحها مقارنةً لتلك الممارسة، متعددة الاختصاصات (multidisciplinary approach)، تقوم، بالدرجة الأولى، على استيعاب "مستوى التحليل" لكلا النظريتين السياسية والنفسية،

Translated References

- Anderson, J. (2016). Cognitive Psychology and its Applications. Translated by: Mofid Hawashin & Others. St ed, Amman: Dar Alfiker.
- Bertrand, B. (2017). Humiliation in International Relations: A Pathology of Contemporary International Systems. Translated by: Jean Jabbour, Second ed. Doha: Arab Center for Research & Policy Studies.
- Chougrani, H. (2019). Contradictions in International Law. St ed, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Hamchi, M. (2018). The European Union and Democratic Transition in the Arab World: The Limit of Normative Power. *Siyasat Arabiya*, 35, 64-75.
- Henrotin, J & Others. (2019). War and strategy: Approaches and Concepts. Translated by: Ayman Moneer. St ed, Kuwait: National Council for Culture, Arts & Letters.
- Jabbour, J. (2019). Turkey: Rising Power Diplomacy. Translated by: Jean Jabbour, St ed. Doha: Arab Center for Research & Policy Studies.
- Jarbawi, A & Habash. L. (2019). Realist Theory in the Face of International Unipolarity. *Siyasat Arabiya*, 38, 28-49.
- Lakoff, G. (2005). Gulf War. Translated by: Abdelmajid Jahfa & Abdelilah Slim. Casablanca: Tobgal.
- Lecours, A. (2020). Political Issues of Paradiplomacy: Lessons from the Developed World. Translated by: Mohammad Alsalihi & Inass Ali. *Siyasat Arabiya*, 43, 99-109.
- United Nation Charter. (1945).
- Siracusa, J. (2014). Diplomacy. Translated by: Kawther Mohamed. St ed. Cairo: Hindawi.
- Tileaga, C. (2016). Political Psychology: Critical Perspective. Translated by: Osama Al-Ghazzouli. St ed, Kuwait: National Council for Culture, Arts & Letters.

English References

- Berridge, G.R & James, AlanA. (2001). A Dictionary of Diplomacy. St ed, London: Palgrave.
- Drailard, S. (2021). Psychology and Diplomacy in the

المراجع العربية

- أندرسون، جون. (2016)، علم النفس المعرفي وتطبيقاته. ترجمة: مفيد نجيب حواشين وآخرون. ط1، عمان: دار الفكر.
- بديع، برتران. (2017)، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة: جان جبور. ط2، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- تيليغا، كريستيان. (2016)، علم النفس السياسي: رؤية نقدية. ترجمة: أسامة الغزولي. ط1، الكويت: عالم المعرفة.
- جبور، جنى. (2019)، تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة. ترجمة: جان جبور. ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الجرباوي، علي وحيش، لورد. (2019، أيار). النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية. مجلة سياسات عربية، العدد 38، 28 - 49.
- حمشي، محمد. (2018، تشرين الثاني). الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية. مجلة سياسات عربية، العدد 35، 64 - 75.
- سيراكوسا، جوزيف. (2014)، الدبلوماسية. ترجمة: كوثر محمد. ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي.
- شكراني، الحسين. (2019)، تناقضات القانون الدولي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- لايكوف، جورج. (2005)، حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل. ترجمة: عبد المجيد جحفة وعبد الإله سليم. ط1، الدار البيضاء: دار توبقال.
- لوركو، أندريه. (2020، آذار). المناحي السياسية للدبلوماسية الموازية: دروس من العالم المتقدم. ترجمة: محمد كاظم الصالح، إيناس عبد السادة علي. مجلة سياسات عربية، العدد 43. 99 - 109.
- ميثاق الأمم المتحدة. (1945).
- هينروتين، جوزيف وآخرون. (2019)، حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم. ترجمة: أيمن منير. ط1، الكويت: عالم المعرفة.

إعلان عدم تضارب المصالح

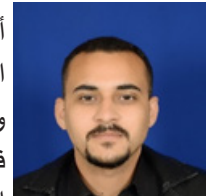
يعلن الباحث ويتعهد أنه لا يوجد أي تضارب للمصالح مع أي شخص أو مؤسسة

إعلان الدعم المادي

لم يحصل هذا البحث على أي دعم مادي.

سيرة ذاتية مختصرة للباحث

أحمد خولي



أستاذ مساعد في اللسانيات العربية والإعداد اللغوي، يشغل منصب مدير دائرة اللغات وأساليب تدريسها، ورئيس قسم اللغة العربية في جامعة النجاح الوطنية. تتمحور اهتماماته البحثية حول التحليل النقدي للخطاب، واللغة الدبلوماسية، والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ودراسات ما بعد الاستعمار.

بريد الكتروني: ahmed.khouli@najah.edu

Analysis of Negotiation: the Unavoidable Links and the Inevitable Interdependencies, hal-03198383. <http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.2.16441.49764>

Faizullaev, A. (2006). Diplomacy and Self. Diplomacy & Statecraft, Vol 17 (3), 497-522. <https://doi.org/10.1080/09592290600867578>

Garling, T; Backenroth, G; Ekehammar, B & Wessells, M. (2000). Diplomacy and Psychology: psychological contributions to international negotiation, conflict prevention, and world peace. International Journal of Psychology, Vol 35 (2), 81-86. <https://doi.org/10.1080/002075900399367>

Gilvich, T & Griffin, D; (2002). Heuristics and Biases: the Psychology of Intuitive Judgment, St ed, Cambridge: Cambridge University Press.

Kussainova, A. (2012). Psychological Aspects of Diplomatic Activity. World Applied Sciences Journal, Vol 20, 58-61. <http://dx.doi.org/10.5829/idosi.wasj.2012.20.10012>

Nye, J. (2008). Public Diplomacy and Soft Power. The Annals of the Academy of Political and Social Science, Vol 616, 94-109. <https://doi.org/10.1177/0002716207311699>

Tetlock, P & Goldgeier, J. (2000). Human Nature and World Politics: Cognition, Identity, and Influence. International Journal of Psychology, Vol 35 (2), 87-96. <https://doi.org/10.1080/002075900399376>

Thakker, J & Durant, R. (2001). Culture and Cognitive Theory: Toward a Reformulation. In J, Schumaker & T, Ward (eds), Cultural Cognition and Psychopathology. Westport: Prager Publishers (213-232).